الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 7 ديسمبر 2021 م | 3 جمادى الأولى 1443 هـ | الثلاثاء | No. 4143

خلال اجتماعه بمجلس إدارة اتحاد شركات التدريب والاستشارات

الجابر يناقش تداعيات وقف ميزانية التدريب

استعرض نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي الصباح خلال اجتماعه أمس مع رئيس مجلس ادارة اتحاد شركات التدريب والاستشارات الكويتية الشيخة أمل الحمود الصباح ومؤسس الاتحاد د.ساره منصور و د سلطان الخلف نائب الرئيس، الآثار الناجمة عن قرار وزارة المالية بوقف ميزانيات التدريب لكل من القطاعات الحكومية والنفطية وماله من آثار سلبية وخسائر تقدر بالملايين ولايمكن تجاوزها في حالة عدم اتخاذ القرار اللازم والعاجل لانهاء ازمة قطاع التدريب والاستشارات وما يعانيه من خسائر متتالية منذ مارس ٢٠٢٠ منذ صدور قرار من مجلس الوزراء والديوان بوقف جميع انواع التدريب الداخلي والخارجي كاجراءات احترازية لمواجهة أزمة كورونا وحتى نهاية المرحلة الخامسة، أي ما يقارب عامين بلا أي نشاط أو مصادر للدخل.

وتناول الاجتماع التوضيح من قبل مسئولي الاتحاد تداعيات تلك الازمة الطاحنة على قطاع التدريب بصدور قرار مفاجئ من وزير المالية بوقف ميزانيات التدريب في أكتوبر ٢٠٢١ دون أن يتم دراسة التحديات لنتائج هذا القرار وآثاره على مختلف الأصعدة وما يسببه من خسائر جسيمة سواءا على صعيد موظفي القطاعات الحكومية والنفطية بسبب تعطل تطوير الأداء وتنمية المهارات موضحين أن شركات التدريب والاستشارات الكويتية تكبدت خسائر نتيجة توقف أنشطتها مما سيعرضها للافلاس ومواجهة قضايا ومنازعات وتعريضها للافلاس وخلافه دونما مد يد العون لها من الدولة لانتشالها من ازمة حقيقية تسببت بها قرارات الحكومة في ضوء مواجهة لاجراءات كورونا.

وضربوا المثال علي ما قدمته دول خليجية وعالمية وفرت جميع وسائل الدعم المادي للشركات المتضرره واصدار لوائح تنفيذيه تحد من خسائرها ايضا امام القضاء وذلك حماية لهذه الشركات كونها تمثل رافد اقتصادي هام للدول.

واشار مسؤولو الاتحاد إلى أن مئات شركات القطاع تضررت كل الضرر وخروج الكثير منهم من السوق ومايعد خسارة كبيرة للدولة وعلى سير خطط التنمية والاقتصاد الوطني كون هذه الشركات الذراع لتنفيذ خطط التنمية والتطوير.

وأكدوا أن قطاع التدريب يمثل ركن اقتصادي مهم في الدولة وماله من انجازات مثمرة في رفع الاداء الوظيفي والتمكين المهني والفني للعاملين في مختلف القطاعات وماتقوم به شركات التدريب في توفير برامج تنموية وفنية هامة تسهم في بناء قيادات واعدة وتعزيز المهارات اللازمة فنيا ومهنيا لمواكبة التطور العالمي ومواجهة تحديات العصروماثريه قطاع التدريب والاستشارات من خبرات واختصاصيين يعود بالنفع على الصالح العام وفي تطبيق خطط التنمية ورؤية الكويت 2035.

واختتم اللقاء بوعود ايجابية لانهاء هذه الأزمة ومعالجتها بكل الصور الممكنة وبشكل عاجل تفاديا لتضخيم خسائر حقيقية للتنمية والتدريب الذي يشكل لبنة اساسية في بناء المواطن الكويتي.

وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر متوسطا الشيخة أمل الصباح وسلطان الخلف وسارة المنصور

السيولة ترتفع 33.5 في المئة

مؤشرات البورصة تواصل الصعود للجلسة الثانية على التوالي

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 10ر15 نقطة ليبلغ مستوى 6984ر18 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر15 في المئة.

وتم تداول 369ر5 مليون سهم عبر 14918 صفقة نقدية بقيمة 74 مليون دينار (نحو 244ر5 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 34ر26 نقطة ليبلغ مستوى 5841ر33 نقطة بنسبة ارتفاع قدره 0ر59 في المئة من خلال تداول 253ر3 مليون سهم عبر 8336 صفقة نقدية بقيمة 26ر3 مليون دينار (نحو 86ر9 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 0ر04 نقطة ليبلغ مستوى 7573ر27 نقطة من خلال تداول 116ر2 مليون سهم عبر 6582 صفقة بقيمة 47ر7 مليون دينار (نحو 157ر6 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 27ر89 نقطة ليبلغ مستوى 6033ر54 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر46 في المئة من خلال تداول 187ر3 مليون سهم عبر 5249 صفقة نقدية بقيمة 20ر5 مليون دينار (نحو 67ر7 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الإجمالية في البورصة الكويتية بنهاية جلسة أمس نحو 369.54 مليون سهم، جاءت من خلال تنفيذ 14.918 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة 74.06 مليون دينار تقريباً بزيادة نسبتها 33.5 % مقارنة بسيولة أمس البالغة 55.48 مليون دينار.

وسجلت مؤشرات 10 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة التكنولوجيا بنمو نسبته 2.88 %، في حين تراجع 3 قطاعات أخرى يتصدرها الاتصالات بانخفاض معدله 1.10 %.

وجاء سهم "الرابطة" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع قدره 9.77 %، بينما تصدر سهم "تحصيلات" القائمة الحمراء مُتراجعاً بواقع 7.83 %.

وتصدر سهم "أهلي متحد – البحرين" نشاط السيولة بالبورصة بقيمة 11.34 مليون دينار مُتراجعاً بنسبة 2.08 %، فيما تصدر سهم "جي إف إتش" نشاط الكميات بتداول 90.94 مليون سهم مُتراجعاً بنحو 1.13 %.

«المركزي» يخصص سندات بـ280 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي، تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق مقابل بقيمة 280 مليون دينار.

وحسب بيان للبنك، بلغ أجل تلك السندات 6 أشهر، بمعدل عائد يبلغ 1.250%.

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.

أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

بنك الكويت المركزي

مع نمو الطلب وارتفاع أسعار المواد الغذائية

«الوطني»: التضخم في الكويت يتراجع إلى 3.2 في المئة خلال يوليو الماضي

أوضح تقرير "الوطني" الاقتصادي المتخصص أن أحدث بيانات صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء كشفت تراجع معدل تضخم أسعار المستهلكين في الكويت هامشيا في يوليو ليصل إلى 3.2% على أساس سنوي مقابل 3.4% في يونيو (+0.3% على أساس شهري). إلا أن معدل التضخم اتخذ اتجاهاً تصاعدياً هذا العام وارتفعت الأسعار (على أساس شهري) خلال 14 من أصل 15 شهراً الماضية نتيجة مجموعة من العوامل التي تضمنت تعافي الطلب واضطرابات جانب العرض وارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً. وتعتبر اضطرابات سلاسل التوريد ظاهرة عالمية، خاصة في ظل نقص العمالة وإعادة هيكلة الاقتصاد المرتبط بالجائحة ونقص العمالة مقابل ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي بعد الإغلاق. كما أدت عوامل مماثلة (بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة) إلى صعود معدلات التضخم في مجموعة من الدول المتقدمة إلى مستويات أعلى بكثير مؤخراً، بما في ذلك منطقة اليورو (4.9% في نوفمبر) والولايات المتحدة (6.2% في أكتوبر).

وكانت ضغوط الأسعار في الكويت أكثر وضوحاً في فئة المواد الغذائية والمشروبات، والتي قفزت في يوليو بنسبة 10.1%، على أساس سنوي. وتم تسجيل ارتفاع في الأسعار عبر معظم المؤشرات الفرعية، إلا أن أعلى معدلات الارتفاع جاءت في فئات الفاكهة (+25%) والخضروات (+9.7%) واللحوم (+15.3%). وتعكس بعض تلك الارتفاعات زيادة أسعار المواد الغذائية الدولية بصفة عامة، إذ ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار الغذاء، والذي يعتبر مقياساً عالمياً لأسعار المواد الغذائية، بنسبة 33%، على أساس سنوي، في يوليو (وبقي مرتفعاً في نوفمبر). ونشأت ضغوط الأسعار التي دفعت أسعار المواد الغذائية (والسلع) الدولية للارتفاع أيضاً نتيجة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، خاصة خلال شهري أبريل ومايو: وبصفة عامة، يؤدي ضعف الدولار إلى جعل أسعار المواد الغذائية والسلع المقومة بالدولار الأمريكي في متناول المستوردين الذين يستخدمون عملات أخرى، مما يحفز الطلب. إلا أن تحسن أداء الدولار قد يشير إلى تلاشي ذلك الأثر على أسعار المواد الغذائية، وربما يكون قد بدأ في اتخاذ اتجاه معاكس.

من جهة أخرى، ارتفعت الأسعار ضمن فئة الخدمات السكنية – الإيجارات في الاغلب – بنسبة 0.2% فقط على أساس سنوي في يوليو. وتم تسجيل زيادة شهرية هامشية على خلفية زيادة "خدمات الصيانة والإصلاح"، وهو الأمر الذي قد يعكس ارتفاع تكاليف البناء/ المواد الخام. ولم تشهد إيجارات المساكن أي تغير يذكر خلال العامين الماضيين، وحتى هذا التغيير الضئيل يبدو أعلى من التوقعات في ظل وجود عدد من الدلائل التي تشير إلى عرض خصومات لكل من المستأجرين الحاليين (مؤقتاً لبضعة أشهر) والمستأجرين المحتملين خلال فترة الجائحة. وفي واقع الأمر، فإن دول الخليج الأخرى قد شهدت تراجعاً كبيراً في مؤشر الأسعار الفرعي الخاص بالسكن.

كما سجل معدل التضخم الأساسي (الذي يستثني المواد الغذائية والسكن) ارتفاعاً متواضعاً لهذا العام، إذ وصل إلى 2.9% على أساس سنوي في يوليو مقابل 2.7% في ديسمبر 2020، على الرغم من تراجعه هامشياً مقابل المستويات المسجلة في يونيو (3.0%). واستمر معدل التضخم في الفئات الفرعية مثل النقل (+5.4%) والملابس (+6.5%) والترفيه (+8.2%) في اتخاذ اتجاه تصاعدي. ووصلت أسعار النقل إلى أعلى مستوياتها المسجلة في 3 سنوات، مدفوعة إلى حد كبير بمكون "السفر الجوي"، الذي شهد زيادة بنسبة 25% على أساس سنوي نتيجة ارتفاع أسعار التذاكر بعد الرفع الجزئي لقيود السفر بنهاية الربع الثاني من عام 2021 (ربما تكون قد تراجع في الأشهر اللاحقة مع توافر الرحلات على نطاق اوسع). وشهدت أسعار أنشطة الترفيه أعلى معدل تضخم فيما قد يعزى لزيادة تكلفة أجهزة الكمبيوتر الشخصية وأجهزة الكمبيوتر المحمول، بالتزامن مع زيادة معدلات التعليم القائم على الكمبيوتر والعمل عن بعد أثناء الجائحة.

وعلى النقيض من زيادة أسعار معظم الفئات الأساسية، استمر تراجع تكاليف التعليم بنسبة 15.5% على أساس سنوي بعد أن أعلنت وزارة التربية والتعليم في سبتمبر 2020 عن خفض رسوم المدارس الخاصة أثناء الجائحة بنسبة 25% في ظل استبدال التعليم في المدارس بالتعليم عبر الإنترنت. إلا أنه ومع عودة الطلبة إلى المدارس إلى حد كبير، فإن الرسوم الدراسية قد عادت إلى طبيعتها مرة أخرى، ومن المقرر أن ينعكس ذلك على مؤشر أسعار المستهلكين لشهري سبتمبر وأكتوبر.

أما بالنسبة لمعدل تضخم أسعار الجملة، الذي يقيس الأسعار بين أنشطة الأعمال (وليس من الشركات للمستهلكين)، فقد بلغ أعلى مستوياته المسجلة في 3 سنوات بوصوله إلى 1.5% على أساس سنوي في يونيو 2021، وفقا للإدارة المركزية للإحصاء. ويعتبر هذا المعدل أعلى قليلاً عن مستوياته المسجلة بنهاية الربع السابق البالغة 0.8%. كما وصل معدل تضخم أسعار السلع المستوردة إلى أعلى مستوياته المسجلة في 3 سنوات خلال شهر يونيو، عند مستوى 2.1%، بينما ارتفعت أسعار السلع المنتجة محلياً بنسبة 0.6%.

وبلغ مؤشر أسعار المنتجين، الذي يقيس التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع المباعة والمشتراه من قبل المنتجين، في يونيو أعلى مستوياته المسجلة منذ أكتوبر 2018 (100.1)، إذ ارتفع بنسبة 75% على أساس سنوي. إلا ان الدافع وراء جانب كبير من هذا الصعود يعزى إلى ارتفاع أسعار النفط، إذ ارتفعت الأسعار في قطاع استخراج النفط بنسبة 104% على أساس سنوي. وارتفعت الأسعار على مستوى قطاع التصنيع بنسبة 49% على أساس سنوي، والذي يعزى بشكل رئيس للزيادة الملحوظة التي سجلها قطاع التكرير، والذي يرتبط أيضا بأسعار النفط. إلا أن الضغوط التصاعدية لم تكن شاملة، إذ أن الأسعار ضمن قطاعات التصنيع الأخرى، بما في ذلك المواد الكيميائية والمعدات الكهربائية، كانت منخفضة على أساس سنوي.

وبصفة عامة، كان معدل التضخم المحلي هذا العام أعلى قليلاً مما كان متوقعاً، ويبدو أن الضغوط التصاعدية على المستوى الدولي ستستمر لفترة أطول مما كان متوقعاً في السابق. وكان الاستهلاك الشخصي في تحسن مستمر في الآونة الأخيرة، بدعم من المعدلات القوية لادخار الأسر، ونقص العمالة الذي يمثل مشكلة في بعض القطاعات (مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الأعمال التي يتم تحميلها بعد ذلك على المستهلكين) واضطرابات سلاسل التوريد العالمية التي تستغرق وقتاً أطول من المتوقع لحلها. وتعني تلك العوامل، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التعليم اعتباراً من سبتمبر، تزايد الضغوط وفقاً لتوقعاتنا الحالية على معدل التضخم لعام 2021 في الكويت بنسبة 2.6%، مع ترجيح وصوله إلى حوالي 3.0%..

وبالنسبة لتوقعات عام 2022، سيتأثر التضخم بعدة عوامل من ضمنها وتيرة انتعاش الاقتصاد على المستويين العالمي والمحلي في ظل إمكانية عودة تفشي فيروس كوفيد19- (بما في ذلك سلالة أوميكرون الجديدة التي تم اكتشافها مؤخراً، والتي يحتمل أن تكون أشد عدوى)، وإمكانية تراجع حدة الضغوط على جانب العرض، واتجاه أسعار السلع الأساسية، ومدى وسرعة تشديد السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية في كافة أنحاء العالم في محاولة لكبح التضخم. وفي الكويت، يتوقع تراجع حدة معدلات التضخم هامشياً عن مستويات عام 2021، مع توقع تباطؤ نمو الاقتصاد غير النفطي مقارنة بالانتعاش المتوقع لهذا العام، وتراجع معدلات الإنفاق الاستهلاكي القياسية التي نشهدها حالياً، في ظل تبني الحكومة لموقف إنفاق أكثر تحفظاً نظراً لتوقعات تراجع أسعار النفط.

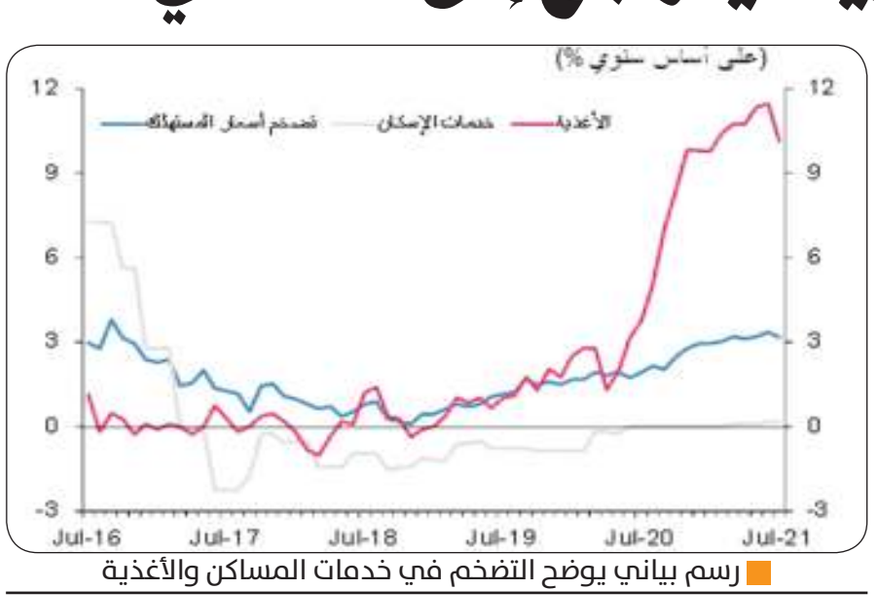

رسم بياني يوضح التضخم في خدمات المساكن والأغذية

تزايد الطلب الاستهلاكي واضطرابات سلاسل التوريد رفعا معدلات التضخم عالميا